السياسة الأوروبية اتجاه التدخل الدولي في ليبيا وانعكاساتها على الأمن في منطقة البحر المتوسط

European policy towards international intervention in Libya and its repercussions on security in the Mediterranean region

د. عبد الرؤوف بورزق(*) أستاذ محاضر(ب)
كلية الحقوق و العلوم السياسية
جامعة علي لونيسي- البليدة2 – الجزائر
البريد الإلكتروني: a.bourezgue@univ-blida.dz

تاريخ الارسال: 2025/02/23	تاريخ القبول: 2025/05/11	تاريخ النشر: 2025/06/03

ملخص :

تعالج الدراسة مسألة السلم والأمن في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، على ضوء التدخل الدولي في ليبيا، منذ 2011، انطلاقا من الواقع الجيوسياسي الذي فرضته تحولات ما بعد الحرب الباردة وحالة الاستقطاب في العلاقات بين بلدان الضفتين الشمالية والجنوبية للبحر المتوسط.

ومن خلال رصد نتائج التدخل الدولي وانعكاساته الاقليمية، على المستويات السياسية والأمنية والإنسانية، تسعى الدراسة إلى تشكيل صورة عن مدى تأثير الوضع في ليبيا، بعد التدخل الدولي على الواقع الأمني في منطقة ذات رهانات عالية للقوى الدولية الكبرى، وما هي الملامح المستقبلية على ضوء حقائق المرحلة الراهنة ؟

الكلمات المفتاحية : التدخل الدولي؛ الأزمة الليبية؛ السلم والأمن؛ البحر المتوسط؛ السياسة الأوربية.

***المؤلف المرسل :** عبد الرؤوف بورزق

Abstract:

The study addresses the question of peace and security in the Mediterranean region, in the light of the international intervention in Libya since 2011, based on the geopolitical reality imposed by the post-Cold War transformations and the polarization of relations between the countries of the northern and southern shores of the Mediterranean.

By monitoring the results of the international intervention and its regional repercussions at the political, security and humanitarian levels, the study seeks to form a picture of the extent of the impact of the situation in Libya, after the international intervention on the security reality in a region with high stakes for major international powers, and what are the future features in light of the realities of the current.

Keywords: International intervention; Libyan crisis ; Peace and Security; Mediterranean Sea; European politics.

مقدمة:

شكلت أحداث ما عرف بالربيع العربي منذ 2011، سياقا جيوسياسيا إقليميا وبأبعاد دولية، استغلته القوى الدولية لممارسة التدخل الإنساني في صيغ وأشكال متعددة، فبعد غزو العراق سنة 2003 من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها ثم التدخل الأممي بذريعة المساعدات الإنسانية في سوريا سنة 2013، وصولا إلى التدخل الأطلسي في ليبيا. في كل تلك الحالات وعلى امتداد عقد من الزمن(2011-2021)، تم اللجوء باستمرار إلى استخدام حق التدخل كآلية، يقدر الفاعلون في النظام الدولي أنها تساهم في إنهاء معاناة الناس وتحد من الآثار الوخيمة للصراعات والنزاعات حول العالم.

وإذا كانت الولايات المتحدة وحلفاؤها في الحلف الأطلسي قد تجاوزوا قانونا وعرفا الاعتبارات والضوابط المحددة للتدخل الإنساني وفق قواعد القانون الدولي ولوائح الأمم المتحدة منذ التدخل الأطلسي في كوسوفو(1998)، ثم غزو العراق واحتلاله في(2003) فإن ما شهدته المنطقة العربية من موجات تدخل إنساني منذ 2011(العراق، سوريا، اليمن، ليبيا)، قد أفرز تعميقا لممارسة التدخل وارتبط بشكل أكثر وضوحا برهانات المصالح الاستراتيجية والاقتصادية للقوى الفاعلة في النظام الدولي، لا سيما الدول الفاعلة في الاتحاد

الأوروبي وجعل المنطقة العربية فضاءً للتنافس الدولي على الموارد والنفوذ تحت غطاء التدخل الإنساني، وهو ما تسعى إلى تحليله هذه الدراسة من خلال حالة ليبيا وانعكاساتها على السلم والأمن الدوليين في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، وانطلاقا من المعطيات السابقة فإن الدراسة تعالج الإشكالية الآتية: ما هي أهم مرتكزات السياسة الأوروبية اتجاه التدخل الدولي في ليبيا منذ 2011 ؟ وما هي انعكاساتها على السلم والأمن في منطقة المتوسط؟

مسار الأزمة في ليبيا

تطور الأزمة الداخلية الليبية

بتاريخ 13 فيفري 2011 انطلقت الأحداث من مدينة "بنغازي" باحتجاجات مطالبة بـ" تغيير الأوضاع السياسية والاجتماعية "، قامت على استخدام المنتديات وبرامج التواصل الاجتماعي على شبكة الأنترنت بغرض التعبئة والحشد، مما ساهم في تأجيج الجماهير والتحريض على التظاهر في بعض القنوات الفضائية. ثمّ ما فتئت الاحتجاجات أن امتدت عبر كامل التراب الليبي؛ وتلخصت مطالب المتظاهرين في النقاط التالية:

- الحرية والكرامة.
- محاسبة المسؤولين عن إراقة الدماء.
- إسقاط النظام.

بدأت الأحداث الليبية تأخذ منحى دموياً ضمن مسارات وأحداث البلدان العربية الأخرى منذ 16 فيفري 2011، أين سقط أولى ضحايا المواجهات العنيفة لتأخذ شكل انتفاضة شعبية عارمة ثم مواجهات مسلحة أفضت في بدايتها إلى سيطرة المتظاهرين على مدينة بنغازي ثاني مدن ليبيا بتاريخ 20 فيفري2011 [1].

ومع اشتداد القبضة بين المحتجين ونظام القائد معمر القذافي؛ هذا الأخير الذي لم يخف مساندته للرئيسين المخلوعين المصري والتونسي، تحولت الأحداث في ليبيا إلى حرب أهلية منذ مطلع شهر مارس 2011[2]. إذ شكل تأسيس المجلس الانتقالي بتاريخ 05 مارس 2011 لحظة فارقة في مسار الأزمة، وضمّ فصائل المعارضة من الداخل والخارج، ونتج عنه تشكيل ما عرف بجيش التحرير الوطني الليبي من عسكريين منشقين وقوات الأمن ومدنيين مسلحين. واتخذ من مدينة بنغازي وشرق ليبيا معقلا لعملياته العسكرية ضد قوات النظام وسيطر على مدن كالبيضاء والمرج وترهونة وغيرها. كما عرفت تلك المرحلة انشقاق مسؤولين بارزين في النظام مثل اللواء عبد الفتاح يونس وزير الداخلية والمستشار مصطفى عبد الجليل وزير العدل الذي تولى رئاسة المجلس الانتقالي لاحقا. كما أعلنت قبائل عديدة في شرق

ليبيا تأييدها للمعارضة مثل قبيلة ترهونة والورفلة. وبالمقابل اصطفت في جهة الانقسام الذي أتى على المجتمع والنظام الليبيين معا، قبائل أخرى وراء القذافي وخلف أبنائه. وبتاريخ 21 فيفري 2011 توجه "سيف الإسلام القذافي " بخطاب اعتبره معارضو النظام "خطاب إعلان الحرب" لما تضمنه من لغة التهديد والوعيد؛ فضلا عن اعتراف عديد الدول بالمجلس الانتقالي مما شجع المعارضة على المضي قدما في سبيل ترسيخ قواعد نظام جديد، كما شهدت هذه المرحلة أيضاً تجميد عضوية ليبيا في جامعة الدولة العربية بتاريخ 23 فيفري 2011 (قرار مجلس الجامعة العربي رقم 7298)[3].

صنف الباحث الفرنسي" لويس مارتيناز " قوى المعارضة الليبية إلى الفئات التالية:

- متعاطفون مع النظام الملكي المطاح به سنة 1969.
- وطنيون مصدومون من تحويل القذافي وحاشيته لمسار الجمهورية عقب الانقلاب.
- الإسلاميون الذين يمكن التمييز بين خيارين منهم: الإخوانيون (تيار السلفية العلمية)، والجهاديون (تيار السلفية الجهادية).
- " تحالف الديمقراطيين الليبيين" المؤسس من طرف المعارض "منصور الكيخيا"، المفقود بالقاهرة سنة 1993، والمشتبه في كون نظام القذافي قام بتصفيته.
- المتظاهرون الشباب الذين قادوا موجة الاحتجاجات الشعبية[4].

تدويل الأزمة الليبية

دفعت طبيعة النظام والمجتمع الليبي بمسار الأحداث نحو العنف والاقتتال، ما أدخل البلاد في منعرج أكثر دموية عجل بدخول" منظمة الأمم المتحدة "، و" المحكمة الجنائية الدولية "، و" الجامعة العربية "، و"حلف الناتو " وقوى إقليمية أخرى على خط الأزمة الليبية.

فسرعان ما أصدرت الأمم المتحدة بتاريخ 26 فيفري 2011، (القرار 1970) القاضي بفرض حظر على الأسلحة وتجميد أصول عائلة القذافي وكل استثماراتها بالخارج، وقامت الجامعة العربية بتاريخ 02 مارس 2011 بتعليق عضوية ليبيا بها، وبتاريخ 12 مارس 2011 أصدرت(القرار 7360) القاضي بمطالبة مجلس الأمن الدولي بتحمل مسؤولياته إزاء تدهور الأوضاع في ليبيا، والذي نص القرار صراحة على تأييد فرض منطقة حظر حوي على الطائرات العسكرية الليبية وإنشاء مناطق آمنة في الأماكن المعرضة للقصف ودعوة مجلس الأمن إلى اتخاذ ما يلزم من إجراءات لتحقيق هذا الهدف، وشكل هذا القرار تفويضا عربيا رسميا للتدخل الدولي في النزاع الليبي، وحظي بتأييد كل الدول العربية باستثناء اليمن،

سوريا، السودان، والجزائر[5]. كما أقرت الجامعة العربية في الوقت ذاته الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي ممثلا شرعيا للشعب الليبي ومنحته مقعد ليبيا في مجلس الجامعة.

وأعلنت محكمة الجنايات الدولية بتاريخ 03 مارس 2011 عن مباشرتها إجراء تحقيقات بشأن مزاعم حول ارتكاب نظام القذافي لجرائم ضد الإنسانية، قبل أن تصدر بتاريخ 27 جوان 2011 مذكرة توقيف بحق أمعمر القذافي، وابنه سيف الإسلام، ومدير الاستخبارات عبد الله السنوسي بتهم ارتكاب جرائم ضد الإنسانية[6].

شكل القرار 7360 الصادر عن جامعة الدول العربية سابقة في تاريخ تعامل الجامعة مع النزاعات الداخلية في البلدان العربية، إذ اتخذت لأول مرة موقفا رسميا صريحا ينحاز إلى المعارضين ضد نظام حكم قائم، على عكس مواقفها السابقة في كل من مصر، تونس، العراق واليمن، ومهدت بذلك لاتخاذ مجلس الأمن الدولي التدابير التي نص عليها(القرار 1973) الصادر بتاريخ 17 مارس 2011، والذي بدأت بموجبه عملية التدخل في الأزمة الليبية.

ومن جانبها اتخذت دول مجلس التعاون الخليجي منذ بداية الأزمة مواقف مناوئة للنظام الليبي ومؤيدة للمعارضة المسلحة؛ ففي 07 مارس 2011 دعا وزراء خارجية المجلس إلى فرض منطقة حظر طيران في ليبيا وهو ما مهد لصدور قرار مجلس الأمن 1973، وفي 11 مارس 2011 دعا مجلس التعاون إلى إقامة اتصالات مع المجلس الوطني الانتقالي الليبي، ثم بدأت الدول الخليجية بالاعتراف به تباعاً وتقديم المساعدات الاقتصادية والمالية، فقد قامت قطر بتقديم ما يزيد عن 400 مليون دولار وتسويق ما قيمته 100 مليون دولار من حقول النفط في شرق ليبيا لحساب المجلس الانتقالي، وسخرت ترسانتها الإعلامية للترويج للمعارضة والمساهمة في إسقاط النظام على غرار قناة الجزيرة القطرية، العربية، **mbc**، وصحيفة الشرق الأوسط. ولم يقتصر الموقف الخليجي على الدعم الإعلامي والاقتصادي والسياسي لقوى المعارضة بل شمل الدعم العسكري إذ شاركت كل من قطر والإمارات العربية المتحدة مع قوات حلف شمال الأطلسي في العمليات العسكرية لإسقاط النظام الليبي[7].

كما اتخذ الإتحاد الإفريقي موقفا متحفظاً في بداية الأحداث في ليبيا، إذ امتنع عن توجيه أي إدانة لنظام معمر القذافي أو تعليق عضويته في هيئات الاتحاد على غرار ما صدر عن جامعة الدول العربية، وبالمقابل طرح الاتحاد مبادرة لحل الأزمة عرفت بـ" خارطة الطريق الإفريقية " كبديل لمبادرات التدخل الدولي التي بدأت ملامحها تظهر أنذاك، غير أن هذه المبادرة ولدت ميتة نتيجة عدم اقتناع المعارضة الليبية بجدواها. فبدى وكأن الأحداث

تجاوزت الإتحاد الإفريقي الذي لم يستطع معالجة الأزمة خارج الأطر التنظيمية التي تحكم العلاقات مع بلدان القارة وضمن مبادئ وأحكام القانون الأساسي للاتحاد[8].

أما بالنسبة للمواقف الغربية فقد تباينت تبعا لمصالح كل دولة وعلاقتها مع ليبيا، ولكنها أجمعت على تأييد التدابير الرامية إلى إنهاء حكم معمر القذافي، فالولايات المتحدة الأمريكية التي تحتفظ بقواعد عسكرية في دول الساحل المجاورة لليبيا انخرطت تدريجيا في الأزمة وأيدت القرار(1970) والقاضي بفرض عقوبات على نظام معمر القذافي ثم القرار (1973) القاضي بالتدخل العسكري في ليبيا.

من جهتها تميزت المواقف الأوربية بالتباين بين دول أبدت اندفاعا باتجاه العمل العسكري كفرنسا وبريطانيا، ودول أخرى أبدت تريثا بهذا الشأن مثل إيطاليا واليونان، وأضفى هذا التباين طابع الانقسام والغموض تجاه الأزمة ثم تكرس بعد ذلك بإقدام فرنسا على لعب دور المحرض على إسقاط نظام القذافي وبدرجة أقل بريطانيا. بالنسبة لروسيا والصين فقد عارضتا في البداية أي تدخل غربي في ليبيا وأدنتا استخدام القوة ضد المتظاهرين، لكن مع اتجاه الأزمة نحو العنف المسلح صوتت الدولتان على القرار(1970) القاضي بفرض عقوبات على النظام الليبي، بل إن روسيا قد امتنعت عن التصويت على القرار(1973) وهو ما سمح للقوى الغربية ببدء العمليات العسكرية في ليبيا بتفويض من مجلس الأمن الدولي[9].

التدخل الدولي في ليبيا: مساره ونتائجه

مرت التدخلات الخارجية في ليبيا بمراحل مختلفة بدءً من تدخل حلف الشمال الأطلسي في صيف 2011 مرورا بالتدخلات الإقليمية والدولية وانتهاءً بالتدخل الأممي للوساطة بين أطراف النزاع الليبي، ويمكن في هذا السياق التمييز بين نوعين من التدخلات؛ تدخل رسمي تم بقرار أممي وتدخلات غير رسمية قامت بها قوى دولية وإقليمية خلال مراحل النزاع المختلفة.

الأمم المتحدة والتدخل في ليبيا

شكل القرار الأممي(1973) التفويض الرسمي من الأمم المتحدة لبدء العمليات العسكرية ضد نظام القذافي تحت ذريعة حماية المدنيين، إذ شاركت قوات حلف الشمال الأطلسي بشكل مباشر في العمليات العسكرية إضافة إلى قوات بعض الدول العربية والغربية مثل: مصر، قطر، بلجيكا، النرويج الإمارات وغيرها.

فقد نصت الفقرة الرابعة من قرار مجلس الأمن(1973) الذي صدر في مارس 2011 والذي استند إليه الناتو في فرض حظر جوي لحماية المدنيين، على أنه: يُؤذن للدول الأعضاء التي أخطرت الأمين العام، وهي تتصرف على الصعيد الوطني أو عن طريق منظمات أو ترتيبات إقليمية، وبالتعاون مع الأمين العام، باتخاذ جميع التدابير اللازمة، رغم أحكام الفقرة 9 من القرار 1970 (2011)، لحماية المدنيين والمناطق الآهلة بالسكان المدنيين المعرضين لخطر الهجمات في الجماهيرية العربية الليبية بما فيها بنغازي، مع استبعاد أي قوة احتلال أجنبية أيًّا كان شكلها وعلى أي جزء من الأراضي الليبية "، كما نصَّ على حظر توريد الأسلحة إلى ليبيا بموجب الفقرة 9 من قرار 1970 في 26 فيفري 2011.

أما العمليات العسكرية الخارجية، فانطلقت بتاريخ 19 مارس 2011 بقيام الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا تحت لواء الناتو بعمليات عسكرية، تنفيذا القرار الأممي(1973)، والمتضمن فرض منطقة حظر الطيران فوق ليبيا[10].

تسارعت الأحداث بدموية ووتيرة عسكرية إلى أن وقع باب العزيزية حصن القذافي المنيع بيد معارضيه بتاريخ 23 أوت 2011، وتمت مطاردته إلى مدينة سرت التي لجأ إليها باعتبارها مسقط رأسه في ظل توالي الأخبار وتضاربها حول حقيقة تواجده بالتراب الليبي من عدمه، إلى أن تم القبض عليه بتاريخ 20 أكتوبر 2011 برفقة ابنه المعتصم[11].

وفي الفترة الفاصلة ما بين صدور القرار(1973) ومقتل القذافي باشرت دول حلف الناتو سلسلة من العمليات العسكرية منذ نهاية شهر مارس 2011 بشن هجمات جوية على الكتائب الليبية، رغم أن التفويض الأممي المشار إليه في القرار(1973) قد حصر التدخل الدولي كإجراء وقائي في إقامة حظر جوي بتوفير الحماية للشعب الليبي وتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة، وبذلك تعد العمليات العسكرية تجاوزا لمضمون القرارات الأممية لكنها في ذات الوقت استندت بشكل أساسي إلى مبدأ مسؤولية الحماية الذي تم إقراره والعمل به منذ تدخل الناتو في كوسوفو عام 1999، وفق التفسير القانوني الذي ذهبت إليه القوى الأطلسية وحلفاؤها في العالم العربي.

هذا المبدأ الذي يجد مرجعيته القانونية في بروتوكول الحماية إذ تقع بمقتضاه على مجلس الأمن الدولي مسؤولية حماية الشعوب من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية، ووفق هذا الالتفاف يصف البعض عملية الناتو بأنها غير قانونية ولكنها مشروعة.

انتهت رسميا مرحلة التدخل الأممي بإصدار مجلس الأمن القرار(2016) الصادر في 27 أكتوبر 2011 والذي ألغى القرار(1973) بصراحة[12]. لكنه لم ينه فصول الأزمة الليبية التي

امتدت بعد ذلك في شكل حرب أهلية ونزاعات تغذيها تدخلات القوى الإقليمية والدولية دفاعاً عن مصالحها الاقتصادية والجيوسياسية.

تدخل القوى الإقليمية والدولية في ليبيا

شكل النزاع في ليبيا أحد أهم الركائز التي اعتمدتها القوى الإقليمية والدولية لتصفية حساباتها؛ إذ وجدت في ليبيا أرضاً خصبة من أجل تهيئة مناخ للتدخل وحماية مصالحها، ذلك التجربة الليبية تُعدُّ سابقة خطيرة في مظاهر تدخل القوى الأجنبية في النزاعات الداخلية في البلدان العربية، فإذا كان الظاهر من تجند الدول الكبرى من وراء الناتو في التحالف العسكري ضد النظام القائم هو الدفاع عن الشعب الليبي وتأمينه من بطش النظام في ليبيا، والذي زادت من ترويجه وتأجيجه بعض وسائل الإعلام والوسائط الاتصالية الحديثة، فإن ما خفي من اندفاعهم وتدافعهم إنما كان التنافس على تحقيق مصالح وكسب رهانات إستراتيجية تتغذى من غنى ليبيا بالمحروقات ومختلف الموارد الطبيعية، فضلا عن أهمية موقعها الاستراتيجي في حوض المتوسط.

كانت فرنسا أول دولة أوروبية تعترف بالمجلس الوطني في بنغازي وقدم الرئيس ساركوزي خطة من أربع نقاط بهدف إنهاء حكم القذافي بالاشتراك مع الرئيس الأمريكي ورئيس وزراء بريطانيا، وإذا كانت المبادرة الفرنسية قد تبنت الحل السياسي في ظاهرها فإن الأحداث اللاحقة أثبتت بما لا يدع مجالا للشك، سعي القوى الغربية إلى التدخل في ليبيا بكافة الوسائل بما في ذلك استخدام القوة العسكرية، وهو ما تم القيام به فعلا بدءً من المشاركة الفرنسية المباشرة في تصفية القذافي ثم التدخل العسكري من 2012 إلى 2018 تحت ذريعة مكافحة الإرهاب والمساهمة في إقرار السلم والأمن في ليبيا، وإذا كان من غير الممكن الفصل بشكل صارم بين تدخل القوى الغربية تحت مظلة مجلس الأمن الدولي وبين التدخلات التي قامت بها بشكل انفرادي على مدار سنوات الأزمة الليبية، فإن مجمل تلك التدخلات انقسمت إلى مرحلتين أساسيتين:

المرحلة الأولى: بداية العمليات العسكرية من طرف فرنسا، بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية باستهداف القواعد العسكرية، مراكز القيادة والسيطرة، وخطوط الإمداد لقوات الجيش الليبي، ومساعدة قوات المعارضة على التقدم والسيطرة على المدن باتجاه العاصمة طرابلس.

المرحلة الثانية: بدأت باستلام الولايات المتحدة فعلياً قيادة عمليات الناتو في ليبيا منذ 27 مارس 2011 والبدء في تنفيذ عمليات هجومية واسعة بالتعاون مع بعض الدول العربية مثل: الإمارات العربية المتحدة، الأردن، وقطر[13].

وفي هذه المرحلة بدأت بوادر التدخل الدولي من طرف قوى إقليمية وجدت في الصراع الليبي فرصة لتعزيز نفوذها الإقليمي مثل تركيا أو لتصفية حساباتها مع نظام القذافي مثل الإمارات والعربية السعودية، وعلى هذا الأساس ظهرت مجموعة من التحالفات التي طبعت المشهد العسكري في ليبيا في الفترة اللاحقة.

- التحالف السعودي المصري الإماراتي: وفرت هذه الدول مجتمعة الغطاء السياسي والعسكري لقوات المشير خليفة حفتر في صراعه مع الحكومة المعترف بها دوليا منذ 2014، فالنظام المصري يعتبر شرق ليبيا مجالا حيويا لا ينبغي أن يقع تحت سيطرة حكومة غير موالية، أما الإمارات فتسعى إلى تأمين سيطرتها على الموانئ وبعض قطاعات النشاط ضمن رؤيتها لتعزيز النفوذ في شمال إفريقيا والساحل. ومن جهتها وفرت السعودية الدعم المالي والغطاء الديني من خلال فتوى ربيع المدخلي للقتال إلى جانب قوات خليفة حفتر[14].

- التحالف التركي القطري: بالمقابل وقفت تركيا إلى جانب قطر في مساندة حكومة الوفاق الوطني بالدعم العسكري والفني والاقتصادي، فالشركات التركية وجدت في الساحة الليبية فضاءً ملائما لتعزيز استثماراتها في قطاعات المحروقات، التعدين والمواد الغذائية[15].

- تحالف القوى الأوروبية: على ضوء تطور الأحداث يمكن تحديد ثلاث دول أوروربية فاعلة في المشهد الليبي، وهي:

1- فرنسا بدأت بوادر التدخل الفرنسي منذ سنة 2015 بعد غياب امتد لأربع سنوات تقريباً، إذ قدمت الحكومة الفرنسية الدعم العسكري لقوات خليفة حفتر تحت غطاء مكافحة الإرهاب مقابل امتيازات تخص استخراج النفط وعقود الاستثمار.

2- إيطاليا: وقفت إيطاليا إلى جانب حكومة الوفاق بقيادة فايز السراج ودعمت القوات المتمركزة في طرابلس وغرب ليبيا بالتنسيق مع تركيا منذ 2019 رغم الخلافات بينهما، إذ أن إيطاليا تخشى من تداعيات نشوب حرب أهلية في جنوب المتوسط وما ينجر عنها من مشاكل أمنية على غرار تدفق المهاجرين غير شرعيين.

3- ألمانيا: اتخذت ألمانيا موقفا وسطاً وبذلت جهوداً كللت بعقد مؤتمر دولي حول ليبيا في بداية سنة 2020.

السياسة الأوروبية اتجاه ليبيا ومستقبل الأمن في حوض المتوسط

حوض المتوسط في الاستراتيجيات الدولية بعد الحرب الباردة

يقع البحر المتوسط في مفترق طرق مائي وحضاري شديد الأهمية، فاسمه مشتق من توسطه للأرض(Méditerranée)، يتوسط القارات الثلاث القديمة، أوروبا، آسيا وإفريقيا، ويشكل معبراً حيوياً بين المحيط الأطلسي والمحيط الهندي، يمتد على مسافة 3860 كم^2، وهذا الموقع الجيوسياسي الفريد أهله للعب دور تجاري وعسكري في تاريخ العالم، أكثر من أي سطح مائي آخر يماثله في الحجم. كما شكّل المتوسط على مرّ التاريخ منطقة تقاطع واتصال بين فضاءات جغرافية بشعوب تنتمي إلى حضارات وثقافات متعددة[16].

وازدادت أهميته بعد الحرب العالمية الثانية، وأصبح مسرحا لتقاطعات أساطيل القوتين العظميين، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي خلال الحرب الباردة، ومرتكزاً لسياساتهما الأمنية في المنطقة، بيد أن نهاية الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفييتي أنشأت حالة انقسام غير مسبوق بين القوى المتوسطية، جسّده تعدد مبادرات الأمن والتعاون دون الوصول إلى بناء نظام إقليمي متوسطي، على خلفية غياب الثقة بين بلدان الشمال والجنوب نتيجة إرث الماضي، وحالة اللاتجانس الأمني والسياسي في بلدان الضفة الجنوبية، رغم استمرار وتعزيز مظاهر التعاون الاقتصادي والتجاري وكثافة الروابط والتفاعلات الاجتماعية والثقافية بين الطرفين.

يصنف البحر الأبيض المتوسط من أبرز المناطق الإستراتيجية في العالم، أين تتركز رهانات ونزاعات وضغوطات لها وزن خاص في السلم العالمي، من بين هذه الرهانات العديدة هناك ثلاثة قضايا يمكن اعتبارها أساسية[17]:

- ✓ قضية الموقع الإستراتيجي لأوروبا في المتوسط.
- ✓ قضية تركيا وعلاقاتها مع الإتحاد الأوروبي.
- ✓ قضية الصراع العربي الإسرائيلي خاصة بالنسبة للحدود

كما يمثل المتوسط حوضا يجمع عددا لا متناهيا من القوميات واللغات والثقافات المطلة على ضفتيه الجنوبية والشمالية، إذ يشكل طريقا عالميا للتجارة والعبور الدوليين بين أجزاء العالم القديم والوسيط وبين العالم الجديد في العصر الحديث، حيث يمثل حلقة الوصل بين أجزاء العالم المختلفة وشعوبه[18]. كما شهد البحر الأبيض المتوسط صعود الحضارات الإنسانية، فالحديث عن البحر مرتبط دائما بالحضارة، والحضارة على مر العصور ترتبط إرتباطا وثيقا بضفاف الأنهار وشواطئ البحار والمحيطات[19].

وبالمقابل يمثل المتوسط مسطحا مائيا مهما جغرافيا وحضاريا، لا يضاهيه في ذلك أي بحر داخلي على الإطلاق ولا يرتبط ببحار العالم إلا بواسطة مضيق جبل طارق، كما يعتبر من البحار الأكثر حيوية في مجال حركة التنقل العالمي، فهو يربط بين المحيطين الهادي والهندي شرقا نحو المحيط الأطلسي والعكس، ويتحكم المتوسط عبر مداخله في خطوط الملاحة البحرية الداخلية على الحوض عامة، سواء تلك القادمة من العالم الجديد وإفريقيا الغربية والشرقية أو الشرق الأدنى أو الأوسط أو المتجهة نحو الشرق الأقصى عبر قناة السويس[20].

تتجلى الأهمية الإقتصادية للبحر الأبيض المتوسط في وجود ثروات إستراتيجية جد حيوية بالنسبة لاقتصاديات الدول الغربية الصناعية، وخاصة النفط والغاز اللتان تزخر بهما منطقة المغرب العربي وشرق المتوسط، إلى جانب المعادن كالحديد والفوسفات.كما يبرز دور البحر الأبيض المتوسط كمعبر رئيسي للسفن وحاملات النفط والأنابيب النفطية والغازية إلى دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية عبر قناة السويس ومضيق جبل طارق، فهو قناة وصل رئيسية بين القارات الثلاث، لذلك" يعتبر البحر الأبيض المتوسط بمثابة الشريان الحيوي للتجارة العالمية "[21].

ومن جانب آخر فإنّ منطقة البحر الأبيض المتوسط تعدّ امتدادا للفضاء الأوروبي بجميع أبعاده لاسيما الأمنية والاقتصادية منها، منذ حقبة الاستعمار الأوربي واستمرار الإدراك الأوروبي لفكرة التبعية لمنطقة جنوب المتوسط والتصدي لأي منافسة قد تؤثر على النفوذ في هذا الفضاء الحيوي[22].

يشكل البحر المتوسط إذن معطى وواقعا جيوسياسيا من منظور حضاري وتاريخي ومنطقة رهان إستراتيجي بالنظر إلى ميزاتها البحرية، ما جعل الباحث مورتن كابلن يؤكد أن مستقبل السياسة العالمية سيعتمد على تطور المنطقة المحيطة بحوض البحر الأبيض المتوسط، ففي البحر المتوسط مناطق ذات أهمية إستراتيجية وأمنية عالية تسهل عملية المراقبة أو الهجوم أو التنصت وتسهل عملية الانتقال والاتصال كمنطقة مضيق جبل طارق ومضيق البوسفور، الدردنيل، وقناة السويس[23].

مستقبل السلم والأمن في البحر المتوسط على ضوء تجربة التدخل الدولي في ليبيا

شكّلت الأزمة الليبية تحدياً للشراكة الأمنية الأورو متوسطية، إذ ساهمت في تنامي التهديدات الأمنية كتدفقات المهاجرين ومخاوف من الحركات الإرهابية بليبيا على ضفتي المتوسط، كما ساهمت في تعميق التحديات الأمنية والتنموية بشمال أفريقيا، كما فرضت على الأوروبيين ضرورة التحرك الدبلوماسي لوضع حد للاقتتال الداخلي.

ذلك أنّ السياسة الأورومتوسطية تشكل محورا أساسيا للاتحاد الأوروبي كتكتل اقتصادي وجيوسياسي في منطقة المتوسط، فظهر الملامح الأولى للدعوة لتأسيس سياسته المتوسطية بمبادرات للتعاون والحوار، وكانت الانطلاقة الكبرى للمسار بإعلان ميلاد الشراكة الأورو-متوسطية من خلال مؤتمر برشلونة في يونيو 1995؛ باقتراح إسباني لتعزيز العلاقات الأوروبية في اطار سياسة الجوار الأوروبية مع البلدان المحيطة بالإتحاد؛ وهي على الجانب الإفريقي البلدان المطلة على البحر الأبيض المتوسط(المغرب، الجزائر، تونس، لبنان، مصر، الأردن، سوريا) إضافة إلى إسرائيل، وبغرب أسيا(أرمينيا، جورجيا، أذربيجان)، وتضاف إليهم ثلاثة دول أوروبية خارج الإتحاد(مولدوفا، أوكرانيا، بيلاروسيا)، وساهمت عوامل عدة في إقرار هذه السياسة المتوسطية الأوروبية، وساهم توسيع نطاق الإتحاد الأوروبي شرقا بوضع سياسة للجوار كآلية لتفضيل علاقاته بجيرانه في الجنوب والشرق غير المرشحين للعضوية.

بدأت الملامح الأولى لمسار السياسة المتوسطية بعد إقرار ما عرف بعملية برشلونة، من خلال السياسات المتوسطية الثلاث(السياسة المتوسطية الجزئية 1958، والمتوسطية الشاملة 1972، والمتوسطية المتجددة 1990)، وتطور ضمن مقاربة سياسة الجوار قبل تعزيزها بمبادرات وآليات متعددة، ليتحدد وفقها مسار الشراكة الأورو-متوسطية على قاعدة التعاون المشترك بالفضاء المتوسطي، كنهج جديد لحسن الجوار الأوروبي مع حدوده الخارجية، لتتحدد معالمها الأساسية على قاعدة الحوار السياسي وتعميق الاندماج الاقتصادي وفق أهداف الاستراتيجية الأمنية الأوروبية[24].

وفي سياق متصل، شكل مؤتمر برشلونة منذ 1995، إطارا أوروبيا لعلاقات التعاون والانفتاح على بلدان حوض المتوسط، وتنطلق من محددات تاريخية وحضارية مشتركة بين هذه الفضاءات، وفق آليات وتدابير سياسية واقتصادية وأمنية، إذ نصّ إعلان برشلونة على برامج وآليات للتعاون والشراكة، في عدة ميادين حيوية.

كما استدعت التحولات الإقليمية التي كانت بعض بلدان الضفة الجنوبية مسرحا لها في بداية سنة 2011 إعادة هندسة العلاقات الأورو متوسطية، فحددت المفوضية الأوروبية[25]. معالم هذه الشراكة في وثيقة 11 مارس 2003، إذ استهدفت تعزيز التعاون المشترك والشراكة الاستراتيجية بين دول الإتحاد مع دول الجوار الأوروبي على قاعدة الشراكة السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية، لبناء فضاء جماعي مبني على أساس السلم.

ارتكزت سياسة الجوار الأوروبية التي بدأت منذ 12 ماي 2004 على تعزيز العلاقات الأوروبية مع بلدان الجوار المتوسطية والشرق أوروبية ضمن ثلاثة أبعاد أساسية[26]:

- **البعد السياسي:** جعل حوض المتوسط منطقة مشتركة للسلام والاستقرار عبر تعزيز الحوار السياسي والأمني.
- **البعد الاقتصادي**: إقامة منطقة اقتصادية للازدهار المشترك من خلال شراكة اقتصادية ومالية، وتأسيس تدريجي لمنطقة تجارة حرة.
- **البعد الثقافي**: تعزيز الشراكة الثقافية والاجتماعية، وتشجيع التفاهم بين الثقافات والتبادل بين المجتمعات المدنية والتقارب بين مجتمعات منطقة البحر المتوسط.

شكلت الأزمة الليبية منعرجا خطيرا بالضفة المتوسطية، إذ استوجبت تحولا بالمواقف الأوروبية؛ فبعد أن حافظت على مسافة من الأطراف وموقف الحذر والترقب اتجاه تطور الأوضاع بعد أحداث ما عرف بالربيع العربي لا سيما بتونس ومصر، سارعت كاترين اشتون مسئولة السياسة الخارجية للاتحاد لإصدار إعلان بخصوص الثورة الليبية 20 فبراير، أكدت فيه أن الاتحاد قلق جدا من الأحداث التي اندلعت في ليبيا، كما عبر الاتحاد عن استيائه من استخدام السلطات الليبية للعنف ضد المتظاهرين المعارضين لنظام الحكم[27]. لتتضح معالم التغيير الأوروبية اتجاه الأزمة معلنة عن تحول في مواقفها استعدادا للانخراط في المسارات التي طبعت الأزمة بعد ذلك.

وأمام استمرار تداعيات الأزمة مع إصرار نظام القذافي على الاستمرار في السلطة وتواصل الاحتجاجات العنيفة، اتضحت ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي معالم الاتجاه لبلورة موقف موحد تجاه الأزمة، خصوصا مواقف أعضاء الاتحاد المتحمسين لفكرة تغيير النظام الليبي[28].

وفي السياق ذاته سعت فرنسا لتعزيز جهودها لإقناع الرأي العام الأوروبي بضرورة التدخل في ليبيا لدواع إنسانية، كما ساهمت القوى الأوروبية في التحركات الأممية بمجلس الأمن من اجل المسارعة لإنهاء نظام القذافي، وتوّجت جهودها بقرار مجلس الأمن 1973 مارس 2011 القاضي بفرض منطقة حظر للطيران بهدف عرقلة الطيران الحربي عن توجيه ضربات جوية لقوات المعارضة الليبية، وإقراره تدخل حلف الشمال الأطلسي بتنفيذ ضربات عسكرية على ليبيا، تواصلت الى غاية الإعلان عن مقتل القذافي (ما بين مارس 2011- 31 أكتوبر 2011)[29]، وبدأ المرحلة الانتقالية بتحدياتها وتعقيداتها.

أضحى بناء الدولة التحدي الحقيقي بعد الإطاحة بنظام القذافي في أكتوبر 2011، في ظل تنامي التهديدات الأمنية ونفوذ القوى القبلية والجماعات الإرهابية والمليشيا المسلحة، فكان توسيع نطاق العنف نتيجة مباشرة لضعف الدولة الليبية، فالفوضى العامة وانهيار البلد وكافة مؤسساته السياسية، وتعدد القوى السياسية والخلافات الداخلية بين الفرقاء، رفعت من كلفة إعادة الإعمار وصعبت مهمة بناء الدولة[30]. وقد شكل الاتفاق السياسي الليبي إطارا لمقاربة هذه التحديات، بعد مسلسل الحوار بين الفرقاء الليبيين برعاية أممية بإشراف مبعوث الأمين العام السابق مارتن كوبلر، بحضور ممثلين عن مجلس النواب، وقد توجت جولاته بتوقيع الاتفاق السياسي بين أطراف الصراع في ليبيا المعروف باتفاق الصخيرات الموقع في شهر ديسمبر سنة 2015، واعتبر محطة محورية لإنهاء الحرب والصراع بليبيا.

مثل اتفاق الصخيرات محطة مهمة ضمن الجود الإقليمية لاحتواء تداعيات الأزمة الليبية لكنه لم يمنع من سقوط ليبيا في انقسامات داخلية واستقطاب خارجي، مما تطلب جهودا دولية وإقليمية أخرى لتجاوزها، فظهرت من جديد محورية الدور الأوروبي، ففي إطار الدبلوماسية الوقائية للاتحاد الأوروبي تُولي المؤسسات الأوروبية اهتماما بالإدارة اللاعسكرية للأزمات الدولية والإقليمية بتعزيز آليات الوقاية وإدارة الأزمات[31]. من أجل تقريب وجهات النظر بين الأطراف الليبية، فبادرت بعقد لقاءات دولية للوصول لحل للازمة الليبية، كما قدمت تصورات لأعضاء الاتحاد لإنهاء الانقسام الداخلي الليبي ووقف الحرب الأهلية، وساهمت في المشاورات السياسية والدبلوماسية الإقليمية في جولات ممتدة بمؤتمر باليرمو، باريس وبرلين.

في كل جولات الحوار الليبي ومحطات تسوية الأزمة كانت الدول المتوسطية الفاعلة حاضرة بثقلها السياسي والديبلوماسي ضمن مقاربات متعددة لكنها تشترك في وحدة الهاجس الأمني الذي ألقى بظلاله على المنطقة، رغم الانقسامات المستمرة حتى داخل المنظومة الأوربية نفسها خاصة بين فرنسا، إيطاليا وألمانيا، نظرا لحجم الرهانات والمصالح الاقتصادية والجيوسياسية لكل دولة. أما بالنسبة للبلدان المغاربية فقد عمق التدخل في ليبيا من مخاوفها بشأن تحول المنطقة إلى حلبة صراع إقليمي دولي، لاسيما وأن الفضاء المغاربي الذي كلن من المفترض أن يشكل كتلة جيوسياسية تكفل التوازن مع الضفة الشمالية، لم يعد يستجيب لحركية التحولات المتسارعة، بل ويعاني من جمود تام نتيجة الخلافات السياسية بين أعضائه، وعدم القدرة على صياغة تصور مشترك يضمن الحد الأدنى من وحدة الموقف تجاه القضايا الأساسية لأمن واستقرار تلك البلدان.

الخاتمة:

سعت الدراسة إلى تفكيك العلاقة بين طبيعة الآثار التي خلفها التدخل الدولي في ليبيا، وحالة الأمن والاستقرار في منطقة البحر المتوسط، كمطلب إقليمي لبلدان المنطقة، ومن خلال تتبع مسارات الأزمة الليبية منذ 2011 وأبرز محطاتها خاصة تلك المرتبطة بحالات التدخل الدولي من قبل الأمم المتحدة أو القوى الدولية الأخرى ثم رصد الانعكاسات السياسية والأمنية والإنسانية للتدخل؛ حاولت الدراسة ربطها بالتحولات التي حصلت في دول الجوار، وفي العلاقات بين بلدان شمال المتوسط وجنوبه، مع إبراز التباين في الرهانات والمصالح والتنافس على النفوذ في ليبيا ما بعد القذافي .

خلصت الدراسة إلى أن التدخل الدولي في ليبيا، بغض النظر عن آثاره الانسانية والاقتصادية المدمرة، فإنه أتاح المجال لتدخل قوى إقليمية ودولية من ضمنها القوى التقليدية الكبرى في أوروبا وتحديدا فرنسا، ألمانيا، بريطانيا، وإيطاليا، والتي استغلت حالة الفراغ الناشئ بعد سقوط نظام القذافي، لتحقيق مكاسب اقتصادية وأطماع جيوسياسية، مما زاد من حدة الاستقطاب الدولي في المنطقة وانعكس بشكل مباشر على الاستقرار والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط وعمق أيضا من حدة التباين في المواقف بين دول شمال وجنوب المتوسط اتجاه القضايا الأساسية المشتركة.

الهوامش:

[1] ينظر: محمد، يوسف الرفاعي يوسف، التدخل الدولي في ليبيا وتداعياته على كيان الدولة وسيادتها الوطنية خلال الفترة 2011-2015، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة بنغازي، نوفمبر 2019، ص89.

[2] الصواني، يوسف محمد. ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص140.

[3] قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية بشأن الأحداث في ليبيا رقم: 7298 المؤرخ في: 02 مارس 2011.

[4] لخضاري، منصور. إستراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006-2011، رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة الجزائر 3، الجزائر:2013، ص433.

[5] قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية بشأن الأحداث في ليبيا رقم: 7360 المؤرخ في: 12 مارس 2011.

[6] لخضاري، مرجع سابق، ص434.

[7] محمد، مرجع سابق، ص ص94- 95.

[8] أبو رقيقة، خالد إبراهيم، موقف الإتحاد الإفريقي من الثورة الليبية 17 فبراير 2011، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة جامعة قناة السويس، مصر، مج7، العدد 3، 2016، ص645. وينظر: لخضاري، مرجع سابق، ص434.

[9] شحيل، أحمد حسين، الدبلوماسية الروسية في مجلس الأمن اتجاه الشرق الأوسط 2011- 2015، مجلة قضايا سياسية، العدد 47، أكتوبر 2017، ص63- 64.

[10] لخضاري، مرجع سابق، ص434.

[11] " حملة جمع السلاح متواصلة بليبيا وصحيفة ايطالية تكشف: القذافي قتل على يد عميل لجهاز المخابرات الفرنسية "، صوت الأحرار، الصادرة بتاريخ: 30 سبتمبر 2012. و" روسيا اليوم: المخابرات الفرنسية قتلت أمعمر القذافي ". نقلا عن:

http://www.mkan.com و" صحيفة بريطانية: الاستخبارات الفرنسية قتلت القذافي بمساعدة الأسد "، الجزائر تايمز، جريدة الكترونية مستقلة: www.algerietims.Net

[12] جابر، محسن رمضان، أثر التدخلات الخارجية على الأمن القومي الليبي 2011- 2023، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، مج 20، العدد1، يونيو 2023، ص14.

[13] الفيتوري، وليد علي إبراهيم بن سلمان، التدخل الدولي الإنساني في ضوء أحكام القانون الدولي العام- دراسة تطبيقية للتدخل الدولي الإنساني في ليبيا، رسالة ماجستير غير منشورة، بنغازي: الأكاديمية الليبية، قسم القانون العام، 2015، ص151.

[14] جابر، مرجع سابق، ص15.

[15] جابر، المرجع نفسه، ص16.

[16] أنظر: بن صايم بولنوار، مصادر التهديد الخارجية لأمن المغرب العربي وآفاقها المستقبلية، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2005 .

[17] Bursi, Alessi, La Méditerranée horizons et enjeux du 21ème siècle, centres de recherches en sciences humaines sur la Méditerranée, 2009, p.17

[18] بوعزيز، يحي، علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أوروبا، 1500- 1830، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص9.

[19] داودي، مصطفى، دور البحرية الجزائرية في القضايا النسانية الخارجية بين القرنين الخامس عشر والتاسع عشر الميلاديين، أعمال ملتقى الموانئ الجزائرية عبر العصور سلما وحربا، مخبر البناء الحضاري للمغرب الأوسط، جامعة الجزائر2، د. س، ص269

[20] رازق بعرة، مريم، أهمية حوض المتوسط في العلاقات المتوسطية وإنبعاث النشاط البحري الجزائري في العصر الحديث، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد3، ص152.

[21] السماك، محمد أزهر سعيد، الوزن الجيوبوليتيكي لبلدان البحر المتوسط العربية ومستقبله، المستقبل العربي، السنة 15، العدد 162،أوت 1992، ص26.

[22] مختاري، إيمان، حوض المتوسط بين الأهمية الجيوسياسية وتعدد المخاطر الأمنية، دفاتر المتوسط، مخبر التنمية المستدامة والحكم الراشد، جامعة باجي مختار، عنابة، العدد السادس، ص279

[23] تباني، وهيبة، الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة: ظاهرة الرهاب، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2014، ص ص51- 52.

[24] حمزاوي، جويدة، سياسة الجوار الأوروبية: نحو التأسيس للمتوسط كجماعة أمنية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،العدد471، ماي 2018، ص.124.

[25] قدم رئيس المفوضية الأوروبية السابق رومانو برودي في محاضرة بجامعة لوفان الكاثوليكية نونبر 2004 معالم سياسة الجوار الأوروبية التي انطلق كمشروع للاتحاد لعلاقات شاملة مع دول الجوار ، ولخصها في عبارته الشهيرة بانها "كل شيء ما عدا المؤسسات"، للمزيد راجع: بوكعومة، مهدي، واقع سياسة الجوار الأوروبية من سياسات الأورو-متوسطية، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، العدد4، يونيو 2018، ص.323.

[26] عبد الكريم، هشام، بن عبد العزيز، خيرة، أهمية التعاون الإقليمي في إطار الشراكة الأورومتوسطية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، عدد7، يوليوز 2014، ص.149.

[27] بومدين، عربي، الإستمرار والتغير في العلاقات الأورو-مغاربية بعد الحراك العربي، المستقبل العربي، عدد472، يونيو2018، ص.111.

[28] بومدين، المرجع نفسه، ص.112.

[29] بومدين، المرجع نفسه، ص.113-114.

[30] شيفيس، كريستوفر س؛ مارتيني، جيفري، ليبيا بعد القذافي عبر وتداعيات للمستقبل، مؤسسة راند، 2014، ص.35

[31] شوية، مسعود، مقاربات الإتحاد الأوروبي لإدارة الأزمات الدولية، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 6، ديسمبر 2017، ص417